مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة بحثية

الانتخابات العراقية بين تغيير القواعد وغياب النضج السياسي

علي المولوي

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

أعادت انتخابات مجلس النواب الأخيرة إلى الواجهة جدلاً قديماً جديداً حول النظام الانتخابي في العراق. فمع إعلان النتائج، تسارعت الاعتراضات والدعوات إلى تغييره، سواء من بعض الأحزاب الكبيرة التي رأت أن مخرجات الانتخابات لا تعكس وزنها الحقيقي، أو من القوى الصغيرة والناشئة التي عدَّت نفسها متضررة من القواعد المعتمدة. غير أن الاكتفاء بهذا السجال يُغفل السؤال الجوهري. هل تكمن المشكلة فعلاً في النظام الانتخابي بحد ذاته، أم في عجز القوى السياسية عن الالتزام بأي نظام لفترة زمنية كافية تسمح له بإنتاج سلوك انتخابي وسياسي أكثر نضجاً؟

فجميع الأنظمة الانتخابية، بلا استثناء، تحمل في داخلها مزيجاً من المزايا والعيوب، ولا توجد صيغة مثالية قادرة على ضمان العدالة والاستقرار والتمثيل في آن واحد. ما يصنع الفارق الحقيقي في تطور السياسة الانتخابية ليس شكل النظام فقط، بل استقراره واستمراريته. في الحالة العراقية، أدّى التغيير المتكرر لقواعد اللعبة إلى نتائج عكسية، إذ رسّخ أنماطَ تصويت قصيرة الأمد، وأضعف تراكمَ الخبرة البرلمانية، ومنع تشكّل تنافس سياسي قائم على البرامج والسياسات بدل الأشخاص والشبكات.

تحليل واقع الانتخابات

لفهم ما جرى في هذه الانتخابات بصورة أدق، من المفيد النظر إلى التنافس الانتخابي من زاوية المحافظات. فعند مقارنة عدد الأحزاب الفائزة بعدد المقاعد المخصصة لكل محافظة، تتكشف فروقٌ واضحة في طبيعة المنافسة. بعض المحافظات شهدت تركّزاً كبيراً للمقاعد بيد عدد محدود من القوى السياسية، فيما اتسمت محافظات أخرى بدرجة عالية من التشتت، حيث توزعت المقاعد على عدد واسع من الأحزاب والقوائم.

في هذا السياق، جاءت المحافظات الكردية، إلى جانب بغداد والأنبار، من بين الأقل تنافسية قياساً بعدد المقاعد المتاحة في كل محافظة. ففي هذه الحالات، تمكنت قوى سياسية محددة من الاستحواذ على الحصة الأكبر من المقاعد، ما يعكس تنافساً حزبياً منظماً ومنضبطاً نسبياً. وهذه الصورة ليست بالضرورة سلبية، بل تشير إلى وجود قوى قادرة على حشد كتل تصويتية واسعة ومتماسكة، وتحويل هذا الحشد إلى تمثيل نيابي فعّال ومستقر.

في المقابل، ظهرت غالبية المحافظات ذات الأغلبية الشيعية، إضافة إلى محافظة صلاح الدين، في الطرف الآخر من الطيف، حيث بدت النتائج أكثر تشتتاً، وتوزعت المقاعد على عدد أكبر من الأحزاب والقوائم. وبين هذين النموذجين، برزت محافظات مثل البصرة ونينوى وكركوك كنماذج وسطية، لا احتكار كامل للمقاعد فيها، ولا تفكك مفرط، بل درجة متوسطة من التنافس.

المحافظة	المرشحون الفائزون الذين حصلوا على أكثر من 20 ألف صوت	نسبة المشاركة	عدد القوائم الفائزة	عدد المقاعد المخصصة	مؤشر تفتّت المقاعد
دهوك	7	78	2	12	0.17
بغداد	5	49	14	69	0.20
أربيل	5	72	4	15	0.27
الأنبار	5	67	4	15	0.27
السليمانية	6	60	6	18	0.33
البصرة	4	51	10	25	0.40
نينوى	5	65	13	31	0.42
واسط	1	48	5	11	0.45
كركوك	4	65	6	12	0.50
ديالى	2	57	7	14	0.50
ميسان	0	42	5	10	0.50
بابل	1	51	9	17	0.53
ذي قار	0	49	11	19	0.58
كربلاء	1	48	7	11	0.64
القادسية	0	49	7	11	0.64
صلاح الدين	2	67	8	12	0.67
النجف	0	44	8	12	0.67
المثنى	1	51	5	7	0.71
المجموع/ المعدل	**49**	**56**	**7**	**320**	**0.47**

وعنـد الانتقـال مـن عـدد الأحـزاب الفائـزة إلى ما يمكن تسـميته بعمـق التصويت، أي عـدد المرشـحين القادريـن على حصـد أعـداد مرتفعـة مـن الأصـوات، تكتمـل الصـورة أكثر. ففـي المحافظـات الكرديـة، لم يـقترن تركّـز المقاعـد بانخفـاض التفويـض الشـعبي، بـل على العكـس، سـجّلت هـذه المحافظـات أعلى عـدد مـن النـواب الذيـن تجـاوزوا حاجـز 20 ألـف صـوت. في المقابـل، افتقـرت غالبيـة المحافظـات الشـيعية إلى هـذا النـوع مـن التفويضـات القويـة، باسـتثناء بغـداد والـبصرة، حيـث تمكـن عـدد محـدود مـن المرشـحين مـن الوصـول إلى مسـتويات تصويـت مماثلـة.

وهنـا تبرز مفارقـة أساسـية في قـراءة النتائـج. فارتفـاع عـدد الأحـزاب الفائـزة يمكّـن، مـن حيـث المبـدأ، أن يُقـرأ كمـؤشر إيجـابي على اتسـاع التنافـس وتعـدد الخيـارات أمـام الناخـبين. غير أن هـذا التعـدد لا يتحـول تلقائيـاً إلى تنافـس صحـي قائـم على برامـج سياسـية ورؤى متمايـزة. ففـي كـثير مـن المحافظـات التـي بـدت نتائجهـا متشـظية، لم يكـن التنافـس انعكاسـاً لصراع سـياسي بين مشـاريع مختلفـة، بقـدر مـا كان نتاجـاً لتكاثـر مرشـحين يعتمـدون على شـبكات اجتماعيـة ضيقـة.

ويعـزز هـذا الاسـتنتاج رقـم وطنـي بالـغ الدلالـة. فمـن بين جميـع النـواب الفائزيـن في هـذه الانتخابـات، لم يتمكـن سـوى 49 نائبـاً مـن تجـاوز حاجـز 20 ألـف صـوت، بينـما دخلـت الغالبيـة السـاحقة البرلمان بأرصـدة تصويـت محـدودة، غالبـاً عبر الاعـتماد على العلاقـات الشـخصية، أو العشـائرية، أو الدوائـر المهنيـة القريبـة. هـذا النمـط لا يعكـس انتخابـات ناضجـة، فالمرشـح الـذي لا يسـتطيع جـذب أصـوات مـن خـارج دائرتـه الاجتماعيـة المباشرة يظـل أسير شـبكة محـدودة مـهما كان موقعـه النيابي. وفي مثـل هـذه الحالـة، تتحـول السياسـة إلى منافسـة على العلاقـات لا على الأفـكار، وتُعـاد صياغتهـا كعلاقـة تبادليـة وزبائنيـة بين المرشـح والناخـب، قائمـة على المنفعـة والخدمـة مقابـل الصـوت، وهـو مـا يـفضي في النهايـة إلى نـواب بتفويـض ضعيـف،

وقواعـد انتخابيـة هشـة، وحوافـز محـدودة لبنـاء مسـار تشريعـي طويـل الأمـد.

تفسير النتائج

تنعكـس هـذه الديناميـات بوضـوح داخـل مجلـس النـواب نفسـه. إذ تـشير المعطيـات إلى أن 87 نائبـاً فقـط مـن أعضـاء الـدورة الماضيـة لمجلـس النـواب تمكنـوا مـن الاحتفـاظ بمقاعدهـم، أي مـا يعـادل نحـو 26% مـن المجلـس الجديـد. وللمقارنـة، احتفـظ قرابـة 45% مـن أعضـاء البرلمان البريطـاني بمقاعدهـم في آخـر انتخابـات عامـة. وعلى الرغـم مـن اخـتلاف السـياقين، فـإنَّ هـذا الفـارق الكـبير يكشـف خـللاً بنيويـاً واضحـاً، إذ إن الارتفـاع الحـاد في معـدل تبـدل النـواب يضعـف الذاكـرة المؤسسـية، ويقـوض التخصـص داخـل اللجـان، ويمنـع تراكـم الـخبرة البرلمانيـة الضروريـة لعمـل تشريعـي فعّـال.

ومـع ذلـك، كان رد الفعـل السـياسي السـائد عقـب الانتخابـات هو تحميـل النظام الانتخـابي المسـؤولية مـرة أخـرى. ففـي أربيـل، اعـتبر الحـزب الديمقراطـي الكردسـتاني أن النظـام أضر بـه بسـبب ارتفـاع نسـب المشـاركة في الإقليـم، مـا رفـع عـدد الأصـوات المطلوبـة للفـوز بالمقعـد مقارنـة بمحافظـات أخـرى. ومـن هـذا المنظـور، بـدا التمثيـل غير عـادل.

غير أن هـذا الطـرح يخلـط بين منطـقين مختلـفين. فالتمثيـل البرلماني لا يقـوم على عـدد المشـاركين في التصويـت، بـل على التمثيـل الديمغـرافي للسكان،والدسـتور واضـح في هـذا الشـأن، إذ تنـص المادة 49 على أن يمثـل كلُّ مقعـد بـرلماني نحـو 100 ألـف نسـمة مـن سـكان العـراق. وبنـاءً عليـه، فـإن ارتفـاع نسـب المشـاركة الانتخابيـة لا ينبغـي أن يُترجـم إلى عـدد أكبر مـن المقاعـد في البرلمان، تمامـاً كما أنَّ ضعـف الإقبـال لا يمنـح ثـقلاً نيابيـاً أقـل.

وينسحب المنطق ذاته على الدعوات المتكررة للعودة إلى دائرة انتخابية وطنية واحدة، كما حصل في انتخابات عام 2005. فمثل هذا الخيار لا يعالج جوهر المشكلة، بل من المرجح أن يعزز نفوذ الأحزاب الكبيرة ذات الموارد العالية، ويزيد المسافة بين الناخبين وممثليهم، والأهم أنه سيُدخل البلاد في دورة جديدة من التكيف القسري مع قواعد مختلفة، بدل السماح للعملية السياسية بالتطور داخل إطار مستقر.

في المقابل، ركزت الأحزاب الصغيرة والناشئة، ولا سيما المرتبطة بحركة تشرين، على تحميل نظام التمثيل النسبي، وبالأخص طريقة سانت ليغو، مسؤولية إخفاقها. وعلى السطح، تبدو النتائج داعمة لهذا الادعاء، إذ لم تحصد القوائم الثلاث المحسوبة على تشرين سوى مقعد واحد، بعد أن كانت انتخابات 2021 قد فتحت الباب أمام حركة امتداد ومستقلين كُثر لدخول مجلس النواب.

غير أنَّ الأرقام تشير إلى تفسير مختلف. فما تغيّر فعلياً لم يكن طريقة احتساب المقاعد، بل استعداد الناخبين لمنح هذه القوى أصواتهم مرة أخرى. تجربة حركة امتداد توضح ذلك بجلاء. فالحزب الذي دخل البرلمان بزخم كبير في 2021، سرعان ما تفكك داخلياً ودخل في أزمات قيادية حادة. وعلى الرغم من امتلاكه 15 مقعداً بعد انسحاب الكتلة الصدرية في 2022، انهار تنظيمياً قبل نهاية الدورة. ولم يخض الانتخابات الأخيرة ككيان سياسي، ولم يتمكن من نوابه سوى نائب واحد من الاحتفاظ بمقعده.

وكان الانهيار في الأصوات أكثر دلالة من خسارة المقاعد نفسها. ففي 2021، حصد نواب امتداد الأحد عشر الذين ترشحوا لاحقاً نحو 170 ألف صوت، بينما لم يتجاوز مجموع أصواتهم هذه المرة 26 ألفاً. بعض المرشحين تراجعت أصواتهم

مـن عشرات الآلاف إلى بضـع مئـات فقـط، وهـو تراجـع لا يمكـن تفـسيره بنظـام انتخابي، بـل يعكـس رسـالة سياسـية واضحـة مـن الناخـبين.

النمـط ذاتـه تكـرر مـع بقيـة القوائـم المحسـوبة على تشريـن. ففـي ثمـاني محافظـات خاضـت فيهـا هـذه التحالفـات المنافسـة، لم يتمكـن سـوى عـدد محـدود جـداً مـن المرشـحين مـن تجـاوز ثلاثـة آلاف صـوت، بينـما حصـل معظمهـم على أرقـام هامشـية. وحتـى لـو أُجريـت الانتخابـات وفـق نظـام مختلـف، لما تـغيّر جوهـر النتيجـة.

الاسـتثناء النسـبي كان في الـبصرة، حيـث نجـح عامـر عبـد الجبـار، مرشـح تجمـع الفـاو زاخـو، في رفـع رصيـده مـن نحـو سـبعة آلاف صـوت في 2021 إلى قرابـة 22 ألـف صـوت في هـذه الانتخابـات، مسـتفيداً مـن تبنيـه موقفـاً واضحـاً مـن قضيـة خـور عبـد اللـه مـع الكويـت، وهـي قضيـة تحظـى بحساسـية عاليـة لـدى سـكان الـبصرة. هـذه الحالـة تؤكـد أنَّ الناخـب العراقـي لا يعاقـب السياسـة بحـد ذاتهـا، بـل يعاقـب الغمـوض وغيـاب المواقـف الواضحـة، وحين يجـد قضيـة تمسـه مبـاشرة ويجـد مـن يتبناهـا بوضـوح، فإنـه سيسـتجيب.

وفي هـذا السـياق، تبرز تجربـة كتلـة إشراقـة كانـون كنقطـة مقارنـة بالغـة الأهميـة. فالكيـان السـياسي، الـذي نشـأ في عـام 2021 لم يكتـفِ بالبقـاء بعـد العـودة إلى نظـام التمثيـل النسـبي، بـل تمكـن مـن التوسـع. إذ زاد عـدد مقاعـده مـن سـتة إلى ثمانيـة، وارتفـع مجمـوع أصواتـه مـن نحـو 100 ألـف صـوت في 2021 إلى مـا يقـارب 200 ألـف صـوت في هـذه الانتخابـات، كما حافـظ نوابـه على قواعدهـم الانتخابيـة بـل وزاد بعضهـم مـن رصيـده الشـخصي. ولم يكـن ذلـك لأنَّ النظـام الانتخـابي خدمـه، بـل لأنـه اسـتثمر في الانضبـاط التنظيمـي، وبنـاء هويـة سياسـية واضحـة، والحفـاظ على علاقـة مسـتمرة مـع ناخبيـه.

الخلاصة

تشير مجمل هذه المعطيات إلى أن النظام الانتخابي العراقي لا يعاني خللاً بنيوياً في تصميمه، بل إنه غير مستقر. ومع كل تغيير في القواعد، يُعاد إنتاج السياسة نفسها، شبكات اجتماعية ضيقة، تفويضات انتخابية ضعيفة، ومجلس نواب يفتقر إلى التراكم والخبرة. وإذا أراد العراق انتخابات أكثر تنافسية بمعناها الحقيقي، فإن الحل لا يكمن في تبديل النظام مرة أخرى، بل في الالتزام به، وترك السياسة تتعلم كيف تعمل داخله، حتى تتمكن العملية الانتخابية من إنتاج تمثيل أعمق وبرلمان أكثر مهنية ونضجاً.

هوية البحث

اسم الباحث: علي المولوي - باحث متخصّص في الاقتصاد السياسي والإصلاح المؤسسي

عنوان البحث: الانتخابات العراقية بين تغيير القواعد وغياب النضج السياسي

تأريخ النشر: شباط - فبراير 2026

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org